هيئة الشام الإسلامية

المؤتمر الأول
للاستجابة الإنمائية
في سوريا
First Conference
for Resilience Response
in Syria

برنامج المؤتمر وملخصات أوراق العمل

العمل التنموي.. حياة الإنسان والأرض

اسطنبول - تركيا - السبت 1 محرم 1436 هـ - الموافق 25 أكتوبر 2014 م

الراعي الماسي
قطر الخيرية
Qatar Charity

الراعي الذهبي
راف
مؤسسة الشيخ راشد بن عبد الله للخدمات الإنسانية

الراعي الفضي
جمعية فهد الأحمد الإنسانية
Fahad Al-Ahmad For Humanitarian Society

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

(مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ
وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ)

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

هيئة الشام الإسلامية

www.islamicsham.org

مقدمة

عندما تقع الكوارث وتشتعل الحروب وتتدفق قوافل النازحين .. يتنادى الشرفاء من البشر لمد يد العون ووضع البلسم على جراحات المنكوبين والمتضررين. فترى المنظمات الإنسانية ورواد العمل الخيري يبادرون لمداواة الجرحى وإيواء المشردين وإطعام الجوعى وتهدئة المرتاعين. وتلبية كافة الاحتياجات الصحية والغذائية والنفسية للإنسان المتضرر حتى تتحسن أحوال بلاده أو يجد فرصة في حياة كريمة هنا أو هناك.

وعندما تستقر الأحوال ويعود النازحون إلى ديارهم تستمر الجهود الإغاثية إلى جانب شكل من المساعدة يتناسب مع حياة الاستقرار والهدوء. فتنطلق المشروعات التنموية التي تهدف لإعادة الإنسان إلى طبيعته الإنتاجية وإلى كفايته من إنتاجه الذاتي.

إلا أن الحالة السورية لا تنطبق عليها هذه المعادلة. الأمر الذي يستدعي من الجميع تعاملاً مختلفاً معها. فجميع المؤشرات الإقليمية والدولية تدل على طول أمد الحرب الطاحنة في البلاد لسنوات إضافية. ناهيك عن الأعداد الهائلة للاجئين والنازحين السوريين الذين يقدر عددهم بـ ١٠ ملايين نسمة تقريبا، إلى جانب دمار غير مسبوق للمدن والحواضر السورية .. الأمر الذي تعتبر معه الجهود الإغاثية العادية شكلاً من أشكال الأدوية المهدئة لأمراض مزمنة مستعصية.

هذه الحالة الفريدة تتطلب من المجتمع الدولي بمؤسسات وهيئاته تعاملاً فريدا أيضا. يتمثل في الاستجابة الإنمائية التي تمكن المحتاج من الإنتاج في ظل الأزمة التي يعيشها. والخروج من حالة الانتظار المتعب التي قد تطول بما يخلق أزمات جديدة على المدى البعيد. كالأمراض النفسية واستمراء دور المحتاج وضمور الخبرات وغيرها ..

من هنا قامت هيئة الشام الإسلامية بتنظيم المؤتمر الأول للاستجابة الإنمائية تحت شعار "العمل التنموي .. حياة الإنسان والأرض" لتطوير وتعزيز فكرة العمل التنموي في ظل الأزمة الحالية ودعم الجهود القائمة بمشاركة عدد من الخبراء وحضور جمع من المنظمات الإنسانية والهيئات الخيرية المحلية والإقليمية والدولية.

وتجدون في طيات هذا الكتيب برنامج المؤتمر وملخصات للأوراق المقدمة. نأمل أن تجدوا فيها ما يدعو إلى تبني الفكرة وإثرائها والبناء عليها.

برنامج المؤتمر الأول للاستجابة الإنمائية في سوريا

اسطنبول - تركيا - السبت 1 محرم 1436 هـ - الموافق 25 أكتوبر 2014 م

الجلسات	النشـــاط	المتحدث	المدة (دقيقة)	من	إلى
الجلسة الافتتاحية	الحضور والتسجيل		60	08:00	09:00
	الافتتاح	هيئة الشام الإسلامية	15	09:00	09:15
	الكلمات الافتتاحية	الهيئة - الضيوف - الرعاة	45	09:15	10:00
	استراحة		30	10:00	10:30
الجلسة الأولى	مدخل لديناميات الإغاثي والنهوضي.	د. عبد الحليم زيدان معهد برامج التنمية الحضارية	20	10:30	10:50
	الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بين المأمول والواقع.	أ. عبد ربي بن صحراء مؤسسة قطر الخيرية	20	10:50	11:10
	آلية التحول من الإغاثي إلى النهوضي.	د. عبد الحليم زيدان معهد برامج التنمية الحضارية	20	11:10	11:30
	التمكين الاقتصادي والإنعاش المبكر في مناطق الأزمات.	أ. نواف العطاونة البنك الاسلامي للتنمية	20	11:30	11:50
	مناقشة		40	11:50	12:30

الجلسات	النشـــاط	المتحدث	المدة (دقيقة)	من	إلى
	غداء + صلاة		120	12:30	14:30
الجلسة الثانية	أهمية المشاريع التنموية في سوريا ومنهجية دراستها وتنفيذها.	أ. محمد طاهر الدروبي هيئة الشام الاسلامية	20	14:30	14:50
	تجارب دولية في تمويل المشاريع التنموية من خلال الأنظمة التعاونية.	د. عبد الله آل سيف الهيئة العالمية للوسائل التقنية	20	14:50	15:10
	التجارب الدولية في المشاريع بالغة الصغر	د. جلال الدين خانجي المجلس الأعلى للإدارة المحلية – سوريا	20	15:10	15:30
	مشروع سند لدعم الأسر المنتجة بين اللاجئين السوريين.	أ. ريـــاض العبيد مستشار مالي وإداري في المشاريع التنموية مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية	20	15:30	15:40
	مناقشة		40	15:40	16:20
	استراحة + صلاة		30	16:20	16:50
الجلسة الختامية	عرض لجهود مؤسسة قطر الخيرية في المجال التنموي.	مؤسسة قطر الخيرية	15	16:50	17:05
	عرض منجزات هيئة الشام الإسلامية وخطة المشاريع التنموية المستقبلية.	م. أسامة الناصر هيئة الشام الاسلامية	30	17:05	17:35
	الختام + تكريم الرعاة	هيئة الشام الإسلامية	45	17:35	18:20

العمل المدني من الصيغة الإغاثية إلى النهوضية (ورقتان)

د. عبد الحليم زيدان
رئيس معهد برامج التنمية الحضارية بلبنان

رافق العمل الإغاثي حركة التفاعل الإنساني الإيجابي، المرتبط غالباً بكوارث الطبيعة من زلازل وطوفان وجفاف وحرائق وسواها، او بجناية العدوان البشري المؤدي الى كوارث عامة، كالحروب والتهجير والعنف وما الى ذلك.

وينطلق العمل الإغاثي من مجموعة منطلقات تشكل ارضية البدء ثم وقود الاندفاع ثم مبرر الاستمرار، وذلك مثل الجوع والعطش والعراء والمرض الذي يرافق الكوارث السالفة الذكر.

الناظر إلى تاريخ العمل المدني الإغاثي في السنوات المئة الأخيرة، يمكنه أن يسجل مجموعة ملاحظات تفتح الباب على أسئلة من نوع:

- هل العمل الإغاثي عمل محمود في كل أشكاله؟
- هل للصيغة الإغاثية صفة الدوام أم المدة الافتراضية أم النوبة الاولى؟
- أليس هناك مجال لإعادة تشكيل العقلية الجمعية للعمل المدني لوضع آلية مرجعية للتحول؟
- كيف يمكننا إيضاح الموضع الذي يتحرك فيه أيٌّ من أعمالنا؟
- هل هناك آلية مقترحة للتحول من الصيغة الإغاثية إلى النهوضية؟

وتركز الورقة الأولى بعنوان (مدخل لديناميات الإغاثي والنهوضي) على المحاور التالية:

- مدخل مفاهيمي أساسي.
- مزايا وحسنات الصيغة الإغاثية وإشكالاتها.
- مزايا وحسنات الصيغة النهوضية وإشكالاتها.

بينما تغطي الورقة الثانية بعنوان (آلية التحول من الإغاثي إلى النهوضي) المحاور التالية:

- مصفوفة توجيهية لتحديد موضع الأعمال المدنية.
- آليات التحول والنماذج التطبيقية ومراحلها.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بين المأمول والواقع

أ. عبد ربي بن صحرا

مدير التخطيط والتعاون الدولي بمؤسسة قطر الخيرية

تقترب الأزمة السورية من دخول سنتها الرابعة دون وجود أي بوادر حقيقية لأي حلول مطمئنة تبشر السوريين بغدٍ أفضل. ومع استمرار الأزمة تستمر معاناة أزيد من ١٢ مليون مواطن سوري، منهم من بقي في سوريا كنازح في مناطق أكثر أمنا، ومنهم من اضطر على مضد لمغادرة بلاده لاجئا في دول الجوار أو في دول أخرى بعيدة.

لا شك أن ضحايا الأزمة السورية أصحاب حق أصيل في المساعدة والحماية بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة كالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لهذا لا يمكن للمنتظم الدولي أن يتنصل من واجباته الإنسانية والتضامنية تجاه الشعب السوري تحت أي مبرر كان كنقص الموارد مثلا أو خطورة الوصول للضحايا أو غيرها. مقابل هذا الحق الثابت لابد من الاعتراف بحقيقة ضعف التزام المنتظم الدولي بواجباته تجاه ضحايا الأزمة السورية سواء من حيث الحماية أو من حيث المساعدة خصوص في ظل الانهيار الكامل لنظم الخدمات الأساسية المختلفة في الداخل، والتحديات التي يواجهها اللاجئون في دول الجوار أو في بعضها على الأقل.

إن تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان كرامة هذا العدد من اللاجئين والنازحين يطرح تحديات كبيرة على كل المتدخلين، حيث بالرغم من كل جهود المساعدة التي بذلت فإن هناك قناعة بدأت تترسخ لدى الفعالين والمهتمين بالشأن الإنساني في سوريا بأن المقاربة الحالية المتبعة في تلبية احتياجات ضحايا الأزمة السورية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى نتائج جد محدودة لأسباب موضوعية تتعلق بالطبيعة المركبة والمعقدة للأزمة السورية.

لهذه الأسباب بدأ التفكير لدى مجموعة من المهتمين يتجه نحو بناء مقاربة جديدة تهدف إلى الحد من دور المساعدات الإنسانية لضحايا الأزمة السورية، ونقل الضحايا من حالة الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى حالة الاعتماد على الذات.

تتطرق هذه الورقة إذا إلى جملة من القضايا ذات الصلة بهذه المقاربة من خلال استعراض الإشكاليات التالية: هل يمكن الحديث بالفعل عن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية في حالة الأزمة السورية وذلك في ظل غياب السلم؟ وهل هناك من تجارب مماثلة سابقة يمكن الاستفادة منها في حالة الأزمة السورية؟ وما هي المعايير والمقومات التي قامت عليها هذه التجارب؟ أليس من الواقعية بدل الحديث عن التنمية في حالة الواقع السوري الحديث عن التعافي و الاعتماد على الذات؟ ما هي خصوصيات الأزمة السورية التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على جهود تبني مقاربة تقوم على التعافي والاعتماد على الذات مقابل الحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية؟ إلى أي مدى يمكن الحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وكيف يمكن توظيف العامل الخارجي في تعزيز جهود الاعتماد على الذات؟ ما هي المتطلبات التي تستدعيها تبني مقاربة الاعتماد على الذات في ظل ظروف الأزمة السورية؟ كل هذه الإشكاليات وغيرها تحاول الورقة أن تستجليها لاستشكاف فرص وآفاق جديدة لمساعدة الشعب السوري على العيش بكرامة واستنهاض كل قدراته لأجل ذلك.

التمكين الاقتصادي والإنعاش المبكر في مناطق الأزمات

أ. نواف العطاونة

مستشار البنك الإسلامي للتنمية للتمكين الاقتصادي

الإنعاش المبكر :

هو عملية متكاملة ذات منهجية واضحة تهدف إلى تقليل التدخلات (المساعدات) الإنسانية التي لا يمكن استمرارها، في مقابل زيادة العمل التنموي على مشاريع مستدامة، بحيث يتم نقل الأسر المستهدفة من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أُسر منتجة.

طريقة عمل البرنامج:

يسترشد بالمبادئ الإنسانية والتضامنية، ومبادئ الإنعاش المبكر، ويتم بآليات تعطي المرونة اللازمة والكافية التي تسمح بالتنفيذ والوصول للناس والأسر المتضررة في جميع الأماكن التي يمكن الوصول إليها، مع الاعتماد على الجمعيات والمنظمات المحلية والوطنية.

ينبغي – من الناحية المثالية – أن يبدأ هذا العمل في أقرب وقت ممكن، وعادة ما يشمل: العمل في حالات الطوارئ، بما في ذلك تقديم النقد مقابل العمل، وإعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع، من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، فضلاً عن تنشيط الاقتصاد المحلي، وإدارة الحطام؛ لتسهيل وصول وإعادة بناء البنية التحتية، ودعم الحكم المحلي، وتعزيز قدراته على الإغاثة، والانتعاش، والتخطيط، والتنسيق، والتنفيذ، وإدارة المخاطر المحلية.

أهداف البرنامج:

الحد من الحاجة إلى التدخلات الإنسانية في المستقبل، وإحلال برامج تنموية مكان تقديم المساعدات، وبناء قدرات ومهارات الجهات المحلية الفاعلة، والأشخاص، والنشطاء، وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وإنشاء وتعزيز آلية للتنسيق بغرض التآزر، وتجنب الازدواجية، وتوفير فرص العمل السريع من أجل استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتقديم المساعدات الطارئة اللازمة (على شكل مشاريع) لحفظ سبل العيش للنساء، والمعاقين وأسرهم، وحماية المنجزات وفرص التنمية، والمساعد على إنقاذ الأموال واستثمارها ليعظم ويتعدد نفعها، ومعالجة الفجوة بين أنشطة الإغاثة والتنمية؛ مع التأكيد على أهمية المجتمعات المحلية والسلطات الوطنية والمحلية، وتعزيز عمليات المساعدة الإنسانية، ودعم مبادرات الشفاء التلقائي من قبل المجتمعات المحلية المتضررة، ووضع الأسس للصمود والانتعاش على المدى الطويل في أقرب وقت ممكن بعد وقوع الكارثة أو الأزمة، وتمكين الأسر المستهدفة من الاكتفاء الذاتي وصيانة كرامتها.

المخرجات الرئيسة الخمس للبرنامج:

- العمالة والتوظيف الطارئ من أجل تحسين عملية تقديم الخدمات وترميم وإصلاح البنية التحتية الأساسية.
- الدعم الطارئ (التمكين بمشاريع) لاستعادة سبل العيش المدمر للأسر المتضررة.
- الدعم الطارئ للأسر التي ترأسها النساء، وأسر ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين.
- تعزيز صمود وقدرات المجتمعات المحلية.
- تعزيز التنسيق والشراكة لمصلحة تعويض سبل العيش في حالات الطوارئ.

أهمية المشاريع التنموية في سوريا ومنهجية دراستها وتنفيذها

أ. محمد طاهر الدروبي
المشرف العام على المشاريع التنموية في سورية - هيئة الشام الاسلامية

تتناول هذه الورقة أهمية المشاريع التنموية من وجهة نظر هيئة الشام الإسلامية وتتطرق إلى عينة من المشاريع التنموية الفعلية التي تم تنفيذها على أرض الواقع وتقارنها بعدد من المشاريع الإغاثية مبينة تكلفتها وأعداد المستفيدين المباشرين من هذه المشاريع .

تناقش أيضاً (١٠) معايير تم وضعها لإظهار الأثر الاجتماعي والقيمة للمضافة للمشاريع التنموية مقارنة بمشاريع إغاثية تشابهها في التكلفة .

كما أنها تجيب عن الأسئلة التالية:

- هل يجلب الاستثمار التنموي منفعة أكبر للمحتاجين أم أن التوزيع نقدا/عينا أفضل ؟
- ما هي إيجابيات وسلبيات التجربة التنموية ؟
- ما هي عوامل نجاح وفشل التجربة التنموية ؟

كذلك تتناول الورقة فكرة الصندوق التنموي التابع للمكتب الإغاثي والتنموي في هيئة الشام الإسلامية ومواصفاته و أهدافه وآلية عمله وأولويات التمويل فيه وطبيعة وشكل الخدمات المقدمة به. كما أنها تقترح بعض المعايير لاختيار الشركاء والمشاريع التنموية الرائدة المتطلبات الأساسية لنموذج دراسة المشروع التنموي.

وأخيرا .. تقدم الورقة رؤية عملية لوضع بعض الضوابط الرقابية على الجهات الشريكة وفرق العمل المنفذة وآليات لتحفيز المنفذين للالتزام بالتنفيذ وفق الأطر المتفق عليها.

تجارب دولية في تمويل المشاريع التنموية من خلال الأنظمة التعاونية

د. عبد الله آل سيف
أستاذ بروفيسور في قسم الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض
وعضو مؤسس في الهيئة العالمية للوسائل التقنية

النشاطات في العالم تنقسم بحسب الاستقراء إلى أربعة أقسام، هي:

١. **الأنشطة الحكومية:** وتقوم بها الدول، وقد تقدم هذه الخدمات بمقابل أو مجانية مثل بنوك التسليف الحكومية وغيرها.

٢. **الأنشطة التجارية:** وهي أنشطة تهدف للربح أولاً وأخيراً.

٣. **الأنشطة الخيرية:** وهي الأنشطة التي لا تهدف للربح سواء كانت على شكل مؤسسات أو قام بها أفراد، وقد يكون لهذا النشاط استثمارات تجارية بهدف دعم العمل الخيري.

٤. **الأنشطة التعاونية (التكافلية)** هي التي تتخذ شكل النشاط التجاري، لكن الهدف الرئيس منها تحقيق غايات تعاونية مشتركة، وقد يساهم بعض الأعضاء فيها بقصد تحقيق الربح.

من نماذج الأنشطة التعاونية (التكافلية):

شركات التأمين التعاوني، والمستشفيات التعاونية، والبنوك التعاونية، والجمعيات التعاونية المتنوعة بأنواعها المختلفة والتي تكاد تشمل جميع ألوان النشاط الإنساني، ومؤسسات التعليم التعاوني، والإعلام التعاوني.

البنوك التعاونية:

ومن أمثلة نشاطاتها: تقديم القروض (للجمعيات التعاونية، والمستثمرين، وصغار الحرفيين والمستثمرين، والقروض الخاصة بالنساء، والفقراء)، ودعم القطاع الزراعي، وتمويل بناء المساكن، والادخار، واستثمار الأموال الزائدة، والإشراف على الجمعيات التابعة لها، وتمويل مشروعات التنمية الوطنية، إضافة للقيام ببعض الأعمال المصرفية.

معظم هذه البنوك تقدم تسهيلات، وتأخذ فوائد منخفضة للإقراض.

وبعض البنوك لا يأخذ ربا مطلقاً (بعضها غير إسلامي مثل بنك الياك JAK في سويسرا) من منطلق أن إقراض المال مقابل فائدة ربوية عمل غير أخلاقي.

ومن التجارب الإسلامية بغير ربا: "مشروع اختيار" الماليزي وهو نموذج لبنك "جرامين" في مكافحة الفقر وهو بنك تعاوني: حيث يمنع أخذ فوائد على القروض، ويكتفي بأخذ مبالغ مقطوعة على القرض كتكاليف إدارية.

التجارب الدولية في المشاريع بالغة الصغر
(صناديق التنمية الريفية في جبل الحصّ - سوريا أنموذجاً)

د. جلال الدين خانجي
رئيس المجلس الأعلى للإدارة المحلية - سوريا

تظهر التجارب العملية للصناعات الصغيرة في بعض الدول المتقدمة أهمية وجود مثل هذا النوع من المشاريع، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما دعا الكثير من الدول للقيام ببرامج متعددة لتنمية هذه المشاريع.

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية وهي بمثابة نموذج يمكن ان يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصاداتها من جهة، والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى.

يقدم البحث عرضا عاما لمشاريع التمويل الصغير في سورية ومشروعاتها: شبكة الآغاخان للتنمية: برنامج غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) :الصندوق السوري لتنمية الريف(فردوس) : الهيئة الوطنية للتشغيل وتنمية المشروعات، وسواها.

ويتناول وصفا تفصيليا لمشروع جبل الحص، ففي أيلول من عام ٢٠٠٠م بدأ البرنامج الإنمائيّ للأمم المتحدة UNDP بتأسيس مؤسسات تمويلٍ محليةٍ في منطقة جبل الحصّ، التي يبلغ عدد القرى فيها ١٥٧ قرية، جنوب شرق مدينة حلب، وهي واحدةٌ من أفقر المناطق الريفية في سورية.

هدف المشروع إلى تنمية المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد فرص عمل، وتحسين الدخل من خلال الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، ورفع مستوى معيشة السكان المحليين، باعتماد نموذج مجتمعيٍّ مؤسساتيٍّ قديم هو صندوق القرية، حين يتشارك الأهالي بتجميع أموالهم وفق نظام أسهم رأس المال، بهدفٍ تمويل الأنشطة المدرّة للدخل التي ينفذها الأعضاء.

في البداية، عمل مشروع تنمية المجتمع الريفيّ في جبل الحصّ على تأسيس هذه الصناديق على مستوى القرية، التي يساهم ١٠٠ شخص على الأقلّ من أهلها في تأسيس الصندوق الواحد، يجمعون ما لا يقلّ عن ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية، وبعد مرحلة اختبارٍ تتراوح بين ٣ – ٦ أشهر، وبناءً على مؤشرات أداء العمليات المرضية في الصندوق، يقوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بإضافة تمويلٍ جديدٍ له، ويزداد حجم القروض الممنوحة من الصندوق المركزيّ للصناديق الفرعية بناءً على مدى قدرة هذه الأخيرة على جذب أكبر عددٍ ممكنٍ من المساهمين، وزيادة قيمة الأسهم المتراكمة في الصندوق، تسدّد القروض الممنوحة للمساهمين في الصناديق بشكلٍ شهريٍّ أو فصليّ، وهناك قروضٌ موسميةٌ تسدّد دفعةً واحدة، وفي جميع الأحوال لا تتجاوز مدة القروض الممنوحة ١٢ شهراً.

تمّت إدارة صندوق القرية بواسطة لجنةٍ محليةٍ منتخبةٍ من قبل الأعضاء (المساهمين)، وقد انتهجت الصناديق في آلية إقراضها أسلوب التمويل الإسلاميّ بالمرابحة للأمر بالشراء.

يعرض البحث، بعد وصف التجربة في جبل الحص وتحليلها، سيناريوهات محتملة لتعاون قوى الثورة والمعارضة السورية وإداراتها المحلية مع المؤسسات الدولية لتنفيذ برامج لتمويل المشاريع بالغة الصغر في الظروف الراهنة الانتقالية، وفي المستقبل، بهدف تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان ثم إنعاش البلاد والإسهام في إعادة بناء وإقلاع الاقتصاد الوطني في سوريا الحرة.

مشروع سند لدعم الأسر المنتجة بين اللاجئين السوريين

أ. رياض العبيد
مستشار مالي وإداري في المشاريع التنموية

يعد المشروع نقلة نوعية في أساليب دعم اللاجئين السوريين، حيث يعتمد على "تمويل مشاريع ذاتية، مدرّة للدخل، لكل من يرغب بالعمل والإنتاج منهم، بمبالغ متناهية في الصغر، بغير كفالات تقليدية": مما يخفف العبء على المنظمات الإغاثية، ويحقق العديد من النتائج الإيجابية التي تعود على اللاجئين: كتوفير أمان اقتصادي واجتماعي لهم، وتمكينهم من أدوات الإنتاج والاعتماد على الذات، والتأثير الإيجابي على أوضاعهم التعليمية والصحية، وتحسين نوعية حياتهم على جميع الصعد.

بدأ المشروع في مرحلته الأولى في لبنان، التي لجأ إليها ٨٠٠ ألف لاجئ سوري، و ٢٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، وبعد إجراء دراسة ميدانية تبين من خلالها جوى المشروع نظراً لطبيعة الشعب السوري المنتج وإمكانية استغلال المهارات التي لديه وتطويعها للعمل، وارتفاع نسبة الشباب المهجرين الذين كانوا يملكون بالأساس مشاريع داخل سوريا، وإمكانية تحصيل المبالغ المالية الممنوحة بنسب عالية منهم بالرغم من ظروف اللجوء.

وقد تم منح ٢٩٤ لاجئ قروضاً بلغت قيمتها ٢٦٩٤٦٠ دولاراً حتى نهاية يناير ٢٠١٤م، وبلغت نسبة السداد ١٠٠٪.

النتائج بالأرقام:

حقق ٩٤٪ من اللاجئين الذين قدمت لهم القروض أرباحاً تتراوح بين ١٥٠ – ٣٥٠ دولاراً في الشهر، بينما حقق ٤ ٪ منهم أرباحاً وصلت إلى ٦٥٠ دولاراً، في حين لم يحقق ٢ ٪ فقط أية أرباح.

بينما زادت قدرتهم على العلاج في المراكز الصحية، وشراء الأدوية، وشراء المواد الأساسية، وتوفير حليب ومستلزمات الأطفال، وملابس العيد، والبطانيات والأغطية، والقدرة على إلحاق أبنائهم بالمراحل التعليمية؛ بنسب متفاوتة، وصلت إلى حد استغناء نسبة منهم عن المساعدات الإنسانية بالكامل.

آفاق المشروع:

يستهدف المشروع في مرحلتيه القادمتين: اللاجئين السوريين في تركيا وشمال سوريا عامي ٢٠١٤-٢٠١٥م، واللاجئين السوريين في الأردن عامي ٢٠١٥-٢٠١٦م، ويتطلب تمويلاً مقداره ٣١٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار.

www.islamicsham.org

/islamicsham1 /islamicsham contacts@islamicsham.org